

من وثائق الصراع داخل المنظمة الماركسية اللينينية المغربية "إلى الأمام"

اليمن الجديد: من الإصلاحية إلى خط الردة

حول بيان المرتدين

الانتهازية... والكذب في خدمة الارتداد عن طريق الثورة المغربية¹

تقديم:

اطلعنا على "بيان موجه للشباب المغربي والرأي العام..." روجه الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (ا.ش.ق.ش) في مناطق عدة، و في القطاع الطلابي على الخصوص، و أثنى عليه عبد الرحيم بوعبيد، زعيم الاتجاه اليميني داخله، في محاضرة بالقنيطرة، في إطار مواجهة

. - تنبيه : كل الهوامش المرقمة من وضع موقع "30 غشت"، بينما الهامش الذي يحمل نجمة فهو من وضع صاحب النص.

1 - صدرت هذه المقالة بمجلة "إلى الأمام" المغربية، السلسلة الجديدة، عدد 4، غشت 1980، و هي تحمل توقيع : مناضل. و مثل هذا التوقيع يعني في أدبيات تلك الفترة، أن المقالة ليست وثيقة مركزية، أو أن صاحبها من الناحية التنظيمية يحتل موقع مناضل و بالتالي ليس رفيقا، أي ليس عضوا في المنظمة المركزية، و في الحالة الثانية، حين تكون النصوص جماهيرية، أي مقالات أو غيرها صادرة في مجلة "إلى الأمام" أو ما يشابهها، فيكون اللجوء إلى اسم مستعار أو التوقيع بكلمة مناضل، وهو الحال كذلك بالنسبة لوجهة نظر خاصة، تصدر بالجريدة الجماهيرية أو ما يشابهها. والحقيقة أن اللجوء إلى التوقيع بكلمة مناضل تعني أن وجهة النظر تلك، لم تكن بعد قد أصبحت مركزية أو رسمية.

و من المعلوم، أن اللجنة الوطنية الجديدة آنذاك، كانت قد بدأت تصدر مجلة "إلى الأمام" السلسلة الجديدة، في سياق منظورها لما أسمته ب"إعادة البناء"، الذي انفردت به، كما انفردت بإصدار الجريدة دون مراعاة أسبق قواعد المركزية الديمقراطية، بل عملت على تهميش وجهة النظر المخالفة.

إن المقالة التي تنتمي إلى فترة انتقالية في تاريخ المنظمة (الانتقال من المرحلة الثورية إلى المرحلة التحريفية الجديدة)، والتي كانت تروم التصدي لأطروحات خط الردة اليميني، جاءت مليئة بتناقضات عدة، جعلها دون مستوى الرد الحازم على أطروحات الردة رغم الادعاء. و قد أشرنا من خلال بعض الهوامش إلى تلك التناقضات، بل و إلى بعض الأطروحات التحريفية الجديدة التي كانت قد بدأت تعلن عن نفسها، و إن لم ترق بعد إلى خط سياسي وإيدلوجي متكامل.

الاتجاهات الديمقراطية الثورية، سواء داخل الحزب أو خارجه، و دعا مناضلي الحزب لقراءته و الاعتاظ به ! *

والبيان صادر بتاريخ 22 فبراير 1980، موقع من طرف المشتري والمنصوري، وهذين الأخيرين كانا عضوين - سابقا - في منظمة "إلى الأمام"، و لقد وقعه فيما بعد ثمانية آخرون اختاروا نفس الطريق.

والواقع أن هذا البيان ليس موجهها ضد "إلى الأمام" والحركة الماركسية اللينينية المغربية (ح. م. ل. م) فقط، بل ضد عموم الحركة الثورية المغربية، و الاتجاهات المناضلة المتقدمة داخل ا. ش. ق. ش و حزب التقدم والاشتراكية². إنه يدخل في إطار تصعيد هجوم القوى الرجعية والإصلاحية على الحركة الثورية في الظرف الراهن.

إنه من غير المجدي الجواب على أطنان الأكاذيب و التشويهات و الافتراءات، التي يكتظ بها بيان هؤلاء المرتدين، و ذلك نظرا لسخافتها. لكن لا بد من تسجيل التناقض الصارخ بين زعمهم، أنهم انسحبوا من "إلى الأمام" في نهاية 1976، وكونهم أصدروا بيانا في يونيو 1979 يعلنون فيه تجميد عضويتهم من هذه المنظمة³. إلا أن الحقيقة تقول، أنهم سجلوا إفلاسهم مع بداية 1976، في إطار الحملة القمعية الشرسة التي تعرضت لها "إلى الأمام"، و ذلك بانهم أمام العدو. و منذ ذلك الحين، و هم يحاولون فرض بضاعتهم الانهزامية الإصلاحية على "إلى الأمام" و "ح. م. ل. م"، و بشتى الأساليب الخبيثة في الصراع. و مع انهزامهم في هذا الصراع، لم يجدوا لأنفسهم من غير القوى الإصلاحية و اتجاهاتها اليمينية والأكثر إصلاحية ملجأ و نصيرا.

* - جاء في محاضرة ألقاها عبد الرحيم بوعبيد في القنيطرة ما يلي:
"لقد وصلتني في الحزب رسالة من بعض إخواننا، الذين لا زالوا في السجن ونأمل أن تشملهم قرارات الإفراج التي شملت غيرهم ... هؤلاء كانوا يعتبرون أنفسهم متياسرين، ومن حق كل واحد أن يسير في الاتجاه يفتت به، إلى أن نلتقي مرة أخرى في المسيرة الطويلة الحقيقية، التي تميز المناضلين عن غيرهم. هؤلاء الإخوان قاموا بفضل نزاهتهم الفكرية، وجرأتهم بممارسة نقد ذاتي، وأرسلوا لنا وثيقة أعتبر أن على كل مناضل منا أن يطلع عليها، لأن الأمر يتعلق بشباب أدركوا خطر الانتهازية السياسية، سواء كانت صادرة عن البرجوازية أو البيروقراطية أو التياسر. لهذا أيها الإخوان، أيتها الأخوات، فإننا اليوم نطمئن على مسيرتنا النضالية، التي جاءت بنتائج إيجابية، منذ أن قررنا سنة 1972 بأن نرفع الحجر البيروقراطي علينا كحزب". المحرر 7-8-1980

2 - خلافا لما جاء في النص، فإبان هذه الفترة كان حزب "التقدم والاشتراكية" من خلال جريدته الصفراء "البيان"، يخوض حربا بلا هوادة ضد الحركة الماركسية اللينينية المغربية ومنظمة "إلى الأمام" خصوصا، و لم يظهر في الأفق أي اتجاه يمكن اعتباره مناضلا.

3 - المعني هنا، هو "بيان التجميد للعضوية" الصادر في يونيو 1979.

إن هؤلاء المرتدين يحاكمون مشروع ح. م. ل. م و تجربتها، انطلاقا من مشروعهم المغرق في الإصلاحية واليمينية (هذا المشروع الذي لا يتجرون على طرحه بشكل واضح، ويغلفونه بسيل من الجمل الطنانة و العبارات البراقة)، و من حقدهم على الحلم و "إلى الأمام" و الحركة الثورية عموما. و هذا ما أعمى أبصارهم فجعلهم يعتبرون تجربة "إلى الأمام" كتجربة فاشلة جملة و تفصيلا، بل و قد أدى بهم الغرور بالنفس، إلى مستوى إطلاق أحكام قاطعة و نهائية على ماضي و حاضر و مستقبل الصراع الطبقي في البلاد، فمنحوا الأحزاب الإصلاحية أحقية أولية لتمثيل الجماهير الشعبية، و نزعوا كل شرعية على الحلم و الحركة الثورية، معتبرين أن الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية مجرد "مشروع وهمي".

و خلافا للمرتدين الذين يشطبون بجرة قلم، تجربة عشر سنوات من الكفاح و التضحيات، و المواقف المتشعبة بقضايا الجماهير الشعبية، و يريدون محوها من ذاكرة شعبنا. نعتبر أن الحركة الثورية و الحلم تعيش، في الظرف الراهن، مخاضا عسيرا، كانعكاس للصراع الطبقي الذي يخترق المجتمع المغربي، مخاضا تفرز من خلاله الأنوية الثورية، و تتفقر العناصر و الاتجاهات الانتهازية، و يقذف بها في مزبلة التاريخ.

و خلافا لمنهج المرتدين التبريري و لتعاملهم الذاتي و لمنطلقاتهم الإصلاحية، سننطلق في تعاملنا مع تجربة الحلم و "إلى الأمام"، من الرغبة في تقويم أخطائها، و تنمية و تعزيز مكتسباتها، و تصحيح و تثوير ممارستها، لتساهم في المسيرة الشاقة للقوى الثورية، نحو إنجاز النصر على الرجعية و الامبريالية.

عرض مركز لأهم أطروحات البيان:

1 - يعتبر المرتدون أن تشكيل حلم كبديل ثوري ماركسي – لينيني للأحزاب الإصلاحية، مشروع وهمي لا يرتكز على الواقع، و لكن فقط على رغبات مجموعات من الطلبة وذلك للأسباب التالية:

- إن الانفصال عن الأحزاب موقف خاطئ، لأن هذه الأحزاب هي "المواقع الفعلية للتغيير"، و الكلام عن تجاوزها من طرف الجماهير كلام فارغ. كما أن هذا الانفصال جاء نتيجة لمشاكل نقابية و سياسية برزت بشكل رئيسي في الطلبة و التلاميذ.

- إن تنظيمات الحلم، تشكلت كتتنظيمات طلابية، و ظلت تعيش أزمة منذ نشأتها تتعلق بمشروعها، حيث "أن الانتقال من التعبير الفكري والسياسي للطلبة، إلى محاولة التمثيل الطبقي

السياسي و الإيديولوجي للطبقة العاملة و الفلاحين، إشكالية مغلوطة، "تنطلق من"إيمانية عمياء تطابق بين بروز "إلى الأمام" و ظهور الوعي الثوري لدى الجماهير"، مما أدى ب "إلى الأمام" إلى "إعطاء نفسها أهمية تاريخية لزعامة الثورة".

- 2 -** كما أن الأساليب و التكتيكات المستعملة لإنجاز المشروع كانت خاطئة من وجهة نظرهم:
- الذهاب إلى العمال و ترديد أطروحات وصيغ ماركسية، و الاعتقاد بأن الجماهير ستتبنائها، اللجوء للدعاية و المناشير و التحريض لنشر "الدعوة".
 - موقف خاطئ من العمل العلني و العمل السري: كانت "إلى الأمام"، حسب زعمهم، تعشق السرية و ترفض "مبدئيا" و بشكل مسبق الإمكانيات العلنية و الشرعية.
 - موقف من الإصلاحات و البرلمان: رفض و احتقار كل إصلاح و محاربة كل من يناضل من أجل انتزاع الإصلاحات. رفض البرلمان بشكل "مبدئي" لأنه لعبة رجعية، الهدف منها تدويخ الجماهير و تحريف و عيها.
 - تقديس العنف و نقل نماذج جاهزة من الثورات (الثورة البلشفية و الثورة الصينية).

- معاداة الأحزاب الإصلاحية و اعتبارها خائنة، و تحميلها مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في البلاد. معاداة المنظمات الجماهيرية و تشكيل بدائل سرية لها.
- استغلال قضية الصحراء لتصعيد العداء للأحزاب الإصلاحية، و إذكاء الحماس للاقتتال بين الشعوب، و نسج نظريات خيالية حول الثورة في الغرب العربي.

3 - إن هذا المشروع و هذه الأساليب و التكتيكات تركز على فكر رفضوي إرهابي و فوضوي مغامر، لشباب متمرد على الأوضاع، و تتم عن جهل تام لقوانين الصراع الطبقي في البلاد، و يستبدل معرفة الواقع بالمعرفة الكتبية و بالإرادية مما يؤدي إلى تحاليل ذاتية.

4 - هذه أهم أطروحات البيان. لن نتطرق هنا لما طرحه المرتدون من أكاذيب حول تعامل "إلى الأمام" مع تناقضاتها الداخلية، لأننا نعتبر أن الرد على مثل هذه الأكاذيب، لا يمكن أن يستفيد منه سوى البوليس و الأعداء الطبقيين، الذين يحاول المرتدون إقناعهم بأنهم تراجعوا عن كل القناعات و الالتزامات الثورية، و أنهم أهل للالتحاق بجوقة "الإجماع الوطني".

مشروعية النضال الثوري أم مشروعية إصلاح النظام الرجعي القائم؟

إن المرتدين يرسمون صورة قاتمة جدال "مشروع" و أساليب عمل و تكتيكات "إلى الأمام" والحلم، صورة كلها ظلام في ظلام، بينما تاريخ الأحزاب الإصلاحية يصبح عندهم، تاريخ مشرق تتخلله بعض الأخطاء الثانوية ارتكبتها هذه الأحزاب في النضال، و تعاملت معها نضاليا حسب زعمهم.

إن منهجهم التضليلي ينطلق من نظرة مشوهة لتاريخ الصراع الطبقي في بلادنا، نظرة تنتقي من الواقع ما يتلاءم و رغبتهم في الارتقاء في أحضان الإصلاحية، و ما يبرر حكمهم على "إلى الأمام" و الحلم بالإفلاس، في نفس الوقت الذي تطمس فيه هذه النظرة أو تحتقر حركة الجماهير، لتصبح في منظورهم مجرد انتفاض لبعض القبائل أو تمرد لشباب طائش.

وإذا كان الأساس النظري الضمني وغير المعطن عنه صراحة، ل "تقييم" المرتدين لتجربة "إلى الأمام" والحلم، هو التراجع التام عن الماركسية اللينينية، فإننا على عكس ذلك، سننطلق من هذه المبادئ نفسها لمحاكمة تجربة "إلى الأمام" والحلم، و لإبراز مدى ارتداد أصحاب البيان عن الماركسية اللينينية وعن طريق الثورة.

إن التناقض الرئيسي الذي يعيشه المجتمع المغربي، يتمثل في التناقض التنافسي بين الكمبرادور و ملاكي الأراضي الكبار وسيدتهم الامبريالية من جهة، وبين مجموع الجماهير الشعبية من جهة أخرى. و في وضع بلد تبغي للامبريالية، يتوفر على طبقة عاملة مستقلة المصالح، و على جماهير واسعة من الفلاحين المهتدين بالتفكير والبلترة، فإن الحسم النهائي لهذا التناقض لصالح الجماهير الشعبية لا يمكن أن يتم بقيادة البرجوازية الوطنية، أو حتى البرجوازية الصغيرة، بل إن الطبقة العاملة هي المؤهلة لقيادة الثورة، بفضل حزبها و عبر تحالفها مع الفلاحين، (الذين يشكلون حليفها الموثوق به) و مع مختلف الطبقات والفئات الوطنية. إن حسم التناقض الرئيسي في المجتمع لصالح الجماهير الشعبية، يتطلب إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية (ث. و. د.ش) بقيادة البرولتاريا، وهذا ما يستوجب النضال الدؤوب، من أجل بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، الحزب الشيوعي المغربي، وبناء الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية، التي تمثل مختلف الطبقات والفئات الشعبية، و بناء التحالف العمالي الفلاحي الذي يشكل العمود الفقري لهذه الجبهة. إن إنجاز الثورة الوطنية والثورة الاشتراكية، و إرساء دكتاتورية البرولتاريا، يشكل الطريق الحتمي نحو انتصار الاشتراكية و بناء المجتمع الشيوعي.

إن المرتدين قد تراجعوا تماما عن ضرورة الثورة الوطنية كخطوة أساسية، نحو اعتناق الجماهير من الاستغلال والاضطهاد، وعن ضرورة بناء حزب البرولتاريا قائد هذه الثورة، وعن بناء التحالف العمالي - الفلاحي، واستبدلوا ذلك بمفهوم غامض هو "التغيير" (أو التغيير الجذري)⁴، و استبدلوا (رغم تبجحهم بالثبوت بالمادية التاريخية) التحليل المادي - التاريخي للتناقضات، بمفهوم غامض حول "قوى التقدم و قوى التخلف"، دون تحديد هذه القوى، و كذلك طمسوا الطبيعة الدكتاتورية الرجعية للنظام القائم، و سكتوا تماما عن الهيمنة الامبريالية.

فلا غرابة أن يؤدي بهم هذا الارتداد و هذه الانتهازية، إلى مستنقع الإصلاحية، و إلى اعتبار الثورة الوطنية مجرد "مشروع وهمي"، لا علاقة له بالصراع الطبقي، بينما ما تقدمه الإصلاحية من مشاريع "للتغيير" هي التي تنطلق من متطلبات الصراع الطبقي.

و إننا إذ نعتبر أن الطريق الوحيد لاعتناق الجماهير الشعبية هو إنجاز الثورة الوطنية، لابد لنا أن نتساءل، هل بإمكان الأحزاب الإصلاحية أن تنجز هذه المهام الجسيمة؟

إن هذه الأحزاب لا يمكنها بتاتا أن تقوم بهذه المهام، فهي تمثل مصالح فئات من البرجوازية الصغيرة، و من البرجوازية الوطنية، و تعمل على بسط هيمنتها على الجماهير الشعبية، و خطها السياسي خط إصلاحى انتظاري، يهدف رغم كل التغليفات و كل الطمس الإيديولوجي، إلى محاولة إصلاح النظام القائم، بدل القضاء عليه، و ممارساتها السياسية غنية بالتخاذلات و المناورات و الخيانات لمصالح الجماهير الشعبية، وليس من قبيل الصدفة، أن يمر المرتدون مر الكرام على فترات عصيبة من تاريخ شعبنا: فترة 1956 - 1963، التي عرفت خلالها الجماهير و قواها المناضلة أقسى الهزائم، و خاصة في ظل الحكومات الوطنية، (تصفية جيش التحرير و المقاومة المسلحة، مجزرة الريف، منع الحزب الشيوعي المغربي)، انتفاضة 23 مارس 1965، و تهافت الأحزاب على التفاوض مع الحسن، و دماء الجماهير التي سقطت في البيضاء لم تجف بعد.

و قد تكلفت الأحداث التي وقعت في السبعينات، (التحالف مع الرجعية في مسألة الصحراء، و ما صاحب ذلك من مشاركة في "المسلسل الديموقراطي" و من تخاذل في الدفاع عن قضايا الجماهير) بتبيان مدى انغماس هذه الأحزاب في الإصلاحية.

4 - لقد أصبح دعاة "إعادة البناء"، و من سخرية التاريخ، من أشد الناس استعمالا لمصطلح "التغيير الجذري".

إن انسحاب المناضلين الذين شكلوا تنظيمات الحلم، من الأحزاب الإصلاحية، لم يكن وليد بعض المشاكل النقابية والسياسية التي برزت في الطلبة، كما يزعم ذلك المرتدون، بل جاء نتيجة لتقييم طبيعة هذه الأحزاب الطبقية، وخطها و ممارستها السياسية، و العلاقات البيروقراطية التي كانت تتحكم داخلها، مما كان يؤدي إلى استحالة إحداث تغييرات داخلها.

إن واقع الصراع الطبقي في نهاية السبعينات، (و ليست رغبة بعض الطلبة المتمردين على الأوضاع) كان يطرح و بإلحاح ضرورة انطلاق مسيرة بناء حزب البرولتاريا، وبناء أدوات الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية. إن الانسحاب من الأحزاب الإصلاحية، و بناء تنظيمات ماركسية لينينية، يستمد شرعيته من الطموح إلى المساهمة في إنجاز هذه المهام الجسيمة، والفعل في الصراع الطبقي في اتجاه ثوري بدل انتظار أزمات النظام للتفاوض معه، أو انتظار مد نصالي جماهيري للركوب عليه، لخدمة بعض المصالح الطبقية للبرجوازية الوطنية والصغيرة.

إن "إلى الأمام" تستمد شرعيتها من شرعية و ضرورة الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، و شرعية و ضرورة بناء حزب البرولتاريا، و من ضرورة و شرعية مساهمة المناضلين الماركسيين اللينينيين في هذه المسيرة الشاقة والعسيرة. إن هذه الضرورات، هي ما يسميها الإصلاحيون القدامى والجدد، "إيمانية عمياء" تارة و "إرادية" أو "مغامرة" تارات أخرى.

إن الانفصال عن الأحزاب الإصلاحية، لم يكن مقتصرًا على المناضلين الذين يتواجدون في القطاع الطلابي و قطاع التلاميذ فقط، بل شمل كذلك بعض القطاعات العمالية والفلاحية و المثقفين، مع أن الأغلبية فعلا كانت تتكون من الطلبة و التلاميذ و المثقفين، وهذا ليس بالطامة الكبرى، اللهم بالنسبة لمن يؤمن بالخطيئة الأصلية. إن الشباب المثقف قد لعب دورا هاما جدا، في الحركات التي أدت إلى إنشاء العديد من الأحزاب الشيوعية (الحزب الشيوعي الصيني، الألباني، الفنتامي...)، و إذا كانت القاعدة الاجتماعية للحلم، تتشكل أساسا من الطلبة و التلاميذ و المثقفين حاليا، فإنها طرحت على عاتقها ضرورة التجدر و وسط الطبقة العاملة و الفلاحين، كمهمة حيوية من أجل إنجاز انصهار الماركسية اللينينية بالحركة العمالية، و من أجل بناء الأنوية الأولى للحزب البرولتاري.

و لا شك أن التقييم النقدي الصارم و الصريح لتجربتها، و من منطلق مصلحة البرولتاريا، و بالارتكاز على الماركسية اللينينية، سيساعدها على إنجاز هذه المهمة التاريخية.

إن ما يطرحة المرتدون حول استحالة "الانتقال من التعبير السياسي والفكري عن فئات طلابية، إلى محاولة التمثيل الطبقي السياسي والإيديولوجي للطبقة العاملة والفلاحين"، زيادة على المغالطات التي أوضحناها أعلاه، إنما يعبر في العمق عن تراجعهم عن النضال الشاق والتضحيات الجسام، التي تفرضها مسيرة بلترة منظمة مشكلة أساسا من المثقفين، وعن تهاافتهم على الالتحاق بالأبراج العالية لأساتذتهم الإصلاحيين.

خط و تجربة "إلى الأمام" بين التقييم الموضوعي و تضليلات المرتدين:

1 - إن المرتدين يعتبرون أن فكر "إلى الأمام" السياسي فكر رفضوي، مغامر، إرهابي، فوضوي، إلى غير ذلك من النعوتات، وأنها تجهل القوانين الموضوعية للصراع الطبقي و تستبدل معرفة الواقع بمعرفة كتبية ...

إننا نعتبر أن خط "إلى الأمام" السياسي والإيديولوجي خط متناقض، فيه ما هو شديد و ما هو خاطئ. و من هذا المنطلق، أي من منطلق أن المعرفة لم تنزل من السماء دفعة واحدة على منظمة "إلى الأمام"، و بالتالي ليست منزهة عن الخطأ، لا نعتبر أن كونها في بعض الأحيان بلورت مواقف ذاتية، و استنقت نماذج من تجارب ثورية، و قدمت تحاليل مهزوزة، يشكل فشلا نهائيا و وصمة عار لا تتمحي، ما دامت "إلى الأمام" تعمل على تقييم خطها وتجربتها⁵.

إن "إلى الأمام" لا تدعي المعرفة المطلقة، و لا تؤمن بالمعرفة المسبقة التي يتبجح بها المرتدون، و تعتبر أن معرفة الواقع و قوانينه الموضوعية سيرورة، و أن هذه المعرفة لن تتأتى إلا من خلال الاندماج بحركة الواقع من أجل تغييره. إن اكتساب معرفة متقدمة لقوانين الصراع الطبقي تمر عبر التجدر وسط الجماهير الشعبية، و في مقدمتها الطبقة العاملة والفلاحين. أما أطنان النعوتات من أمثال الفوضوية والإرهابية والشبكية ... فإن تجربة "إلى الأمام" و صراعتها ضد مختلف النزعات الإرهابية والفوضوية والمغامرة، كافية لدحض ادعاءات الإصلاحيين الجدد، و يكفي الرجوع لأدبيات "إلى الأمام" للتأكد من تفاهة هذه المزاعم⁶.

5 - إن الفقرة من بدايتها "إننا نعتبر أن خط... إلى" و تجربتها" تقدم نموذجا مختزلا لما سيمسى من بعد ب "تقييم التجربة"، و الحال ألا وجود لتقييم و لا هم يحزنون، و مثل هاته التقييمات التي لا تخلو من منهجية "مانوية" لا علاقة لها بالديالكتيك. إن بمثل هكذا طرح، يقدم المقال هدية مجانية للإصلاحيين، دون أن يستطيع دحض أطروحاتهم. إن مثل هذه البكائيات تنتمي إلى الخط الجديد الذي بدأ يتبلور على يد التحريفيين الجدد، و إن كان الأمر لم يتبلور بعد إلى مستوى خط سياسي وإيديولوجي كامل، إنما أشر على بدايته.

2 - مسألة التجدر وسط الطبقة العاملة والفلاحين:

إذا كان المرتدون يعتبرون أن تجدر المنظمات الماركسية اللينينية وسط الجماهير الشعبية مسألة مغلوبة من الأساس، فإنهم "اجتهدوا" للبحث عن أسباب فشل هذه المنظمات، في تجربتهم السابقة في التجدر في الطبقة العاملة والفلاحين في أساليب عملها: "الذهاب إلى العمال و ترديد أطروحات و صيغ ماركسية، و الاعتقاد أنها تستطيع قيادتهم". إن مثل هذا التقييم سطحي، و لا ينفذ لأسباب فشل الحلم في التجدر. إن مسألة فشل "إلى الأمام" في التجدر وسط الطبقة العاملة و الفلاحين، لا يمكن التخلص منها باعتبارها "مسألة مغلوبة"، كما يفعل المرتدون، أو بإرجاعها إلى أخطاء في أساليب العمل. إن المسألة تطرح طبيعة التوجه السياسي العام. ففي فترة 1970 – 1972، و في ظل الأوضاع المتميزة بانفجار التناقضات داخل النظام، و بدنامية الحركة الجماهيرية، و بالخصوص الشبيبة التعليمية، و بضعف القوى الثورية و من ضمنها الحلم و "إلى الأمام" على المستوى السياسي والتنظيمي، كان التركيز على نضالات الشبيبة التعليمية و الدفع بها إلى أقصاها، لتلعب دور المفجر للتناقضات الطبقية، و ذلك في ظل سيادة مفهوم الثورة على الأبواب، و قد ساعدت هذه الأوضاع على السقوط في انحراف سياسي، نظر له فيما بعد بأطروحة "الشبيبة التعليمية مقدمة تكتيكية للحركة الجماهيرية".

و قد استمر هذا التوجه و تعمق خلال فترة 1972 – 1974، رغم أن حركة الشبيبة التعليمية بدأت تعرف جزرا كبيرا. هكذا فإن فشل "إلى الأمام" في التجدر وسط الطبقة العاملة والفلاحين، يجد أساسه في التوجه للشبيبة التعليمية والتركيز عليها (التركيز على العمل في أوطم، ثم محاولة بنائه سريرا بعد الحظر، بناء النقابة الوطنية للتلاميذ)⁷. و قد ظلت العلاقة بين المنظمة و الطبقة العاملة، تتميز بالأساس، بعلاقات الاتصال بين مناضلين مثقفين و بين بعض العمال، و لم ترق هذه العلاقات إلى مستوى اندماج المناضلين الماركسيين اللينينيين بالطبقة العاملة. كما أن الإمكانيات القليلة المتوفرة في الطبقة العاملة، كان التعامل معها في كثير من الأحيان بشكل مثقفي، و كانت دعايتنا كثيرا ما تتميز بالفوقية.

6 - لقد عاد التحريفيون الجدد فيما بعد، ليتهموا خط منظمة "إلى الأمام" التنظيمي بالشبكية.

7 - هذه عموما هي الأطروحات التي يقدمها التحريفيون الجدد، على أنها تقييم للتجربة، كما لو أن بناء منظمة جماهيرية سرية، يحمل في طياته جدور الخطأ، وبشكل أوتوماتيكي، والحال أن التجارب التاريخية، تكذب ذلك (تجربة اللجان العمالية السرية في اسبانيا، تجربة الحركة الطلابية في اليونان، تجربة المنظمات الجماهيرية السرية في أمريكا اللاتينية (البيرو، الأرجنتين، الأروغواي، المكسيك ...). هذا فقط لرفض تحويل حركة الشبيبة المدرسية إلى مشجب يعلقون عليه أخطاءهم الإيديولوجية والسياسية.

إن التوجه السياسي الخاطئ نحو التركيز على الشبيبة التعليمية، إذا ارتكز على عوامل موضوعية في الظرف السياسي آنذاك، (نمو حركة الشبيبة التعليمية) فإنه وجد في التركيز الطبقي البرجوازي الصغير للتنظيمات الماركسية اللينينية، قاعدة مادية له، تساعد على استمراره و إعادة إنتاجه بأشكال أخرى. و يمكننا الآن أن نفهم لماذا لم يستطع بعض المناضلين المخلصين المستعدين للانتحار الطبقي، التجدر وسط الطبقة العاملة والفلاحين رغم محاولاتهم.

إن هذه الرغبة و هذا الطموح اللذين كانت تعبر عنهما وثائق المنظمات، ارتطما بالتوجه السياسي الخاطئ، الذي لعب التركيب الطبقي البرجوازي الصغير للمنظمات، دورا هاما في ظل ظروف موضوعية محددة في استمراره وإعادة إنتاجه.

إلا أن مسألة التركيب الطبقي البرجوازي الصغير، لا يجب النظر إليه بشكل ميكانيكي، انطلاقا من أصل الأفراد الذين تتشكل منهم المنظمات الماركسية اللينينية، أو من أهميتهم العددية داخل هذه المنظمة أو تلك، لأن مثل هذه النظرة تقفز على التحولات الكبيرة التي تعرفها هذه المنظمات، بفعل الفرز المتواصل الذي تشهده منذ نشأتها، كانعكاس لاحتداد الصراع الطبقي، و تتابع و شراسة حملات القمع بالأساس. إن هذا الفرز يشمل و بشكل مترابط و معقد و متفاوت، كلا من التركيب الطبقي و الممارسات و الخطوط السياسية و الهياكل التنظيمية لمختلف فصائل الحلم.

و إذا كانت هذه العملية ما زالت مستمرة، فإنها تؤدي بشكل ملتو إلى بروز اتجاهان أساسيان:

- اتجاه يعتبر أن خط "إلى الأمام" خط متناقض، و أن بناء خط سديد ليست عملية مثقفة يمكن إنجازها بعيدا عن نار الصراع الطبقي، و بالانسحاب من ساحة النضال الثوري ضد العدو الطبقي، كما يفعل المرتدون، بل هو مسيرة نضالية شاقة و طويلة. إن هذا الاتجاه، يتشبت بالجوانب السديدة البرولتارية في خط "إلى الأمام"، و برصيدها النضالي، و ينطلق من ذلك لتقييم التجربة و تصحيح الأخطاء. هكذا و عبر هذا المسار النضالي المعقد، تنضج شروط تبلتر المنظمة، و تجدرها وسط العمال والفلاحين، و مساهمتها في عملية بناء حزب البرولتاريا المغربي.

- اتجاه ينطلق من بعض الأخطاء أو الفشلات المؤقتة، للحكم النهائي والقاطع على "إلى الأمام" والحلم. بالفشل و لتبرير ارتداداه و تخليه التام عن طريق الثورة.

3 - مسألة السرية:

من أبرز التحاليل السطحية التي يقدمها المرتدون تلك الفكرة التي مفادها أن السرية بالنسبة لـ"إلى الأمام" كانت نوعا من العشق تمارسه هروبا من الواقع، و كرد فعل يساري و طفولي طائش على "النضال الشرعي" الذي تخوضه الأحزاب الإصلاحية، و كذلك بسبب التأثير بإيديولوجيات يصفونها بالإرهابية واليسارية والمغامرة.

إن ما يحاول المرتدون تغطيته بمثل هذه الادعاءات، هو أن الحملم كانت أول حركة سياسية مغربية طرحت مسألة العمل السري على أسس سديدة، فخلافا لنزعة الشرعية الانتهازية للأحزاب الإصلاحية، و لنظرة الاتجاه الديموقراطي - الثوري، الذي كان يحصر العمل السري في تشكيل شبكات مسلحة معزولة تماما عن الجماهير، تنوب عنها في ممارسة العنف، فإن الحملم طرحت مسألة السرية في جدليتها مع العمل العلني السياسي، و اعتبرت أن التنظيمات يجب أن تكون سرية على العدو و ليس على الجماهير.

إن ادعاء المرتدين، لا يعد فقط تجنيا على كل العناصر و القوى الديموقراطية الثورية، و الماركسية اللينينية، التي مارست أنشطتها الثورية السرية، و وقفت في أقصى الظروف بجانب الجماهير، و لكنه إخلال حتى بأبسط مقومات تحليل موضوعي للعوامل الاجتماعية والسياسية، التي فرضت بروز ممارسات سياسية ثورية، مثل السرية و لمسؤولية النظام الملكي الدكتاتوري بشكل خاص.

إن الحركة الماركسية- اللينينية المغربية، لم تختار طريق السرية والعمل "خارج القانون" السائد، بمحض المتعة في معاكسة تلك "القوانين الموضوعية" العجيبة، التي يلوح بها المرتدون في تحليلهم، مثل عصا سحرية، و لا إمعان بالإتيان بما يناقض الأحزاب لمجرد مناهضة الإصلاحية. إن الحملم حركة ثورية و تحمل جنين بديل برولتاري للوضع القائم، مما يضعها في صلب الصدام التناحري مع النظام القائم و مع ترسانته القمعية، لذلك فإن مزاجية الحملم بين مهمتي بناء تنظيماتها السرية و خوض النضال الجماهيري في عملية جدلية واحدة، يشكل قفزة هامة في تجاوز الإصلاحية و نزعة المشروعية الانتهازية. ففي الوقت الذي كانت ترسي هياكلها بسرية تامة عن أجهزة العدو، استعملت واجهة صحيفة علنية و عملت، بل تحمل أعضاؤها مسؤوليات في بعض الاتحادات المحلية لاتحاد المغربي للشغل (ا.م.ش) و في أ.و.ط.م والاتحاد الوطني للمهندسين واللجنة الوطنية لمناهضة القمع، والعديد من الجمعيات الثقافية والاجتماعية.

أن التعامل مع قضية السرية من وجهة نظر التصور الثوري الماركسي اللينيني للتغيير، يدحض تحامل المرتدين على السرية. إن الأخطاء التي ارتكبتها الحلم في ممارستها الثورية لا تمس جوهر مشروعها كما يدعي الإصلاحيون الجدد، و الخطأ المرتكب في قضايا النضال السري ليس هو "تقديس" السرية، و التخلي عن كل ما عداها، و لكن هو عدم إتقان أساليب العمل السري و عدم إتقان الاستعمال المتزامن للسرية مع العلنية، و للعمل الشرعي مع العمل اللاشرعي. لكن ذلك ليس وحيا يسقط من السماء، بل إنه يكتشف من خلال النضال الثوري الشاق.

4 - الموقف من الإصلاحية:

إن المرتدين يكذبون، حين يدعون أن الحلم كانت ترفض مطلقا كل إصلاح، فرغم أن نصوص مختلف فصائل الحلم و كتاباتها النظرية، لم تتوسع في معالجتها لهذا الموضوع، فإن الحلم قد انخرطت في الممارسة السياسية اليومية في عدة نضالات جماهيرية مطلوبة هامة، وأسهمت فيها بطرح خطط نضالية و شعارات تستهدف تجنيد الجماهير، حول مطالب محددة، و من أجل صيانة أو انتزاع مكاسب و إصلاحات معينة. إلا أنه يجب الإقرار أن "إلى الأمام" قد تعاملت أحيانا بشكل ذاتي مع بعض التنازلات التي فرضتها الجماهير بنضالها على الحكم، (مثلا رفض الوداديات التي اضطر الحكم إلى إعطائها بضغط من النضالات البطولية للتلاميذ)⁸. إن الحلم لم تكن ترفض الإصلاح في حد ذاته و بمعزل عن الأوضاع والأهداف التي يرتبط بها، إنها كانت ترفضه كلما استعمل كسلاح لنسف المصالح الحقيقية للجماهير، و كلما استعمل كأداة للتنفيس عن أزمت الحكم الرجعي و تقوية دعائمه.

إن الإصلاحية هي الاستراتيجية الوهمية للتغيير، المبنية على مراكمة الإصلاحات الجزئية، للوصول سلميا إلى التغيير، الذي يخدم مصالح البرجوازية الوطنية و بعض فئات البرجوازية

8 - تاريخيا، تأسست النقابة الوطنية للتلاميذ في 22 أبريل 1972، بمبادرة من مناضلي التنظيمين "أ" و"ب" اللذين أصبحا فيما بعد تحت اسم "إلى الأمام" و"23 مارس"، من 1970 إلى تأسيس النقابة الوطنية للتلاميذ في أبريل 1972، دافعت الحركة التلاميذية بقيادة المناضلين التلاميذ الماركسيين اللينينيين عن "الحق النقابي للتلاميذ"، و في طرحها لذلك، كانت قد تجاوزت في وعيها و ممارستها مطلب "استعادة الوداديات" التي كانت تتميز إلى حدود تصفيتها في منتصف الستينات، بتبعيتها لأ و ط م. و لم تكن الوداديات بحكم طابعها المحلي الضيق (لا تتعدى إطار المؤسسة المدرسية، ترقى إلى مستوى الحق النقابي الذي يتجاوز حدود المحلي (بمعناه القطاعي والجغرافي، إلى الوطني) و من تمة فهذا المطلب ينتمي إلى مستوى المطالب الديمقراطي الجماهيرية. و في قلب معمعان النضال، و تنويجا لذلك، أعلنت الحركة التلاميذية بقيادة مناضليها الطليعيين عن تأسيس نقابتها الوطنية للتلاميذ، و بقيت أطروحة العمل بالوداديات أطروحة من الماضي بالنسبة للحركة التلاميذية، و لذلك رفضتها و لم تعرف المواقف الآخذة بذلك (مثل موقف فصيل "لنخدم الشعب") سوى بعض التجارب المحدودة جدا، مثال ثانوية الحسن الثاني بالرباط.

الصغيرة، بدون المس بجوهر الاستغلال. إن الحكم يستفيد من هذه النزعة الإصلاحية لدى القوى البرجوازية والبرجوازية الصغيرة، لتحريف نضالات الجماهير، و منع أي بديل ثوري من التبلور و الرسوخ.

أما حول إمكانية أو عدم إمكانية تحقق و قيام مؤسسات ديموقراطية برلمانية، في إطار النظام السياسي القائم، فإننا نعتقد أن تحاليل و مواقف منظمة "إلى الأمام" سديدة و ثورية في جوهرها، لأنها أكدت دوما على استحالة قيام ديموقراطية برلمانية برجوازية في أوضاع بلادنا الراهنة، و على أنه يستحيل حتى في حالة أخذ النظام ببعض سياسات و تقنيات اللعبة الديموقراطية البرلمانية، أن تشكل هذه التجربة ضمانة أو قنطرة لإحقاق الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية.

إن أهم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حققتها، و طبّل لها النظام خلال أزيد من عشرين سنة، قد استخدمت كواجهات تستر و تموه حقيقة "التنمية" الاقتصادية الامبريالية الكمبرادورية، التي تهيكلت في إطارها و توطدت دعائم الطبقات السائدة، واقترفت أفضع الانتهاكات و الطعون في حق الطموحات و المكتسبات الشعبية.

إننا لا نعني من تسطينا لهذه الصورة القاتمة للأوضاع المتردية، التي اجتازتها الجماهير و قواها الثورية الحقيقية، أن هذه التجارب كلها لم تفرز لحظات وإمكانات، تفرض فيها القوى التقدمية والجماهير بعضها من حقوقها. إن هذه الإمكانيات موجودة، لكن توظيفها الخلاق والثوري مرهون بمدى قدرات الثوريين على استيعاب متطلبات الكفاحات الجماهيرية، و صياغة الأهداف الثورية الملموسة التي يتوجب تحقيقها في الظروف الملموسة المحددة.

إن التطويل الهائل الذي يقام حاليا للديموقراطية البرالية وللبرلمانية، يطرح علينا مهمة مزدوجة: محاربة كل الأوهام الإصلاحية والمفاهيم البرجوازية حول الديموقراطية من جهة، والاستفادة من كل الإمكانيات التي تتيحها اللعبة الديموقراطية من جهة أخرى.

5 - العنف الثوري:

لقد تغاضى المرتدون، و سيرا على منهجهم التضليلي، عن تبني "إلى الأمام" والحلم للمبدأ الماركسي اللينيني: العنف الثوري الجماهيري، في مواجهة النزعات الإرهابية والشبكية، و كأسلوب حاسم للقضاء على هيمنة الامبريالية والرجعية على بلادنا. كما خانتهم الجرأة على التخلي الصريح عن هذا المبدأ السديد، (رغم تخليهم الضمني عنه)، فاجتهدوا في الإجهاز على

تعامل الحركة الثورية والحلم مع مبدأ العنف: الطابع الفوقي والشبكي للحركة المسلحة في 3 مارس 1973، وفترة التفاصيل والتخطيطات والاستراتيجية والمثالية أحيانا يتعلق بمواقف "إلى الأمام"، الانتفاضة ثم الحرب الشعبية الطويلة الأمد، المناطق المحررة، مناطق الصدام (...). كما أنهم سكتوا عن قصد عن المجهودات النظرية التي قامت بها "إلى الأمام" منذ بداية نشأتها، من أجل توضيح أسس مختلف أشكال العنف الثوري، و إبرازها لوجهة النظر الماركسية بصدها، و تقديم تحاليل نقدية للنماذج السائدة آنذاك، و التي عرفت رواجاً كبيراً أمريكا اللاتينية (الغفارية وكل أنواع الشبكية والانقلابية).

لقد حاولت "إلى الأمام" منذ 1972، أن تبلور رؤية استراتيجية لسير وإنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، تتلاءم مع الشروط الموضوعية لبلادنا و مع مسلسل تبلور و نضوج القوى الذاتية للجماهير العمالية والفلاحية. و العيب في كل ما بلورته المنظمة من تحاليل في هذا الشأن، لا يكمن - كما يدعي المرتدون - في مبدأ العنف الثوري أو عدم ملاءمته مع الواقع، أو في خطأ إثارته و الدعاية له و تبيان أهميته القصوى بالنسبة لبلادنا. إن المبادئ الماركسية اللينينية و الأهداف الثورية التي اعتمدها "إلى الأمام" في مجهدها من أجل بلورة رؤية استراتيجية صحيحة تماماً. و لكن "إلى الأمام" قد أسرفت كثيراً في البحث عن تفاصيل العملية الثورية، و البث في أشكال و أساليب مدققة، لا يمكن أن تنبثق، و تتحدد إلا في خضم الممارسة الثورية للجماهير العمالية والفلاحية نفسها، و بقيادة حزب البرولتاريا⁹.

6 - الموقف من الأحزاب الإصلاحية:

إن المرتدين يعتبرون أن "إلى الأمام" كانت تكن العداة للأحزاب الوطنية التقدمية، و تعتبرها خائنة و تحملها مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في البلاد، و تعتبر أنها مجموعة من محترفي السياسية و ليست لها تمثيلية طبقية.

إن الموقف الثوري من الأحزاب الإصلاحية، ليس هو تزكية ممارستها - كما يفعل المرتدون - بل هو انتقاد كل ممارساتها التخاذلية والانتهازية والديموقراطية، والعمل على جرها إلى مواقف و ممارسات نضالية، و هذا يعني صراعاً سياسياً و إيديولوجياً ضد خططها و أساليبها و مواقفها، و في نفس الوقت استغلال كل إمكانيات العمل النضالي المشترك. إن مهادنة الأحزاب الإصلاحية الانتهازية، هو تراجع عن أحد أهم واجبات الثوريين. و على عكس ذلك، فإن

9 - لعل صاحب المقالة، يوحي هنا بضرورة الاكتفاء بصيغة العنف الجماهيري المنظم، التي لم تكن لدى التحريفيين الجدد سوى الابتعاد عن أي استراتيجية ثورية، و هو ما حصل فعلاً، لما تبناوا الصيغة في ندوة في فبراير 1983.

ممارسة الصراع السياسي والإيديولوجي و طرح البديل الثوري الماركسي اللينيني للأحزاب الإصلاحية، و لمواقفها و ممارساتها، ضرورة تفرضها مصالح الشعب المغربي بطبقاته وفئاته الوطنية.

لقد تميز تعامل "إلى الأمام" و الحركة الماركسية اللينينية مع القوى الإصلاحية، خلال الفترة الأولى من نشاطهما ببعض الممارسات الحلقية، حيث لم تكن تستعمل كل إمكانيات العمل النضالي المشترك، و ذلك انطلاقاً من نظرة احتقارية لهذه القوى و لمواقفها الانتظارية على العموم، و كرد فعل على أساليب الصراع العدائية و الخطيرة، التي كانت تمارسها ضد الحلم في كثير من الأحيان، و كان على من يتغنى بالموضوعية أن يشير على الأقل إلى الممارسات العدائية العنيفة التي استعملت فيها السلاسل، والتي كانت تلجأ إليها بعض هذه القوى الإصلاحية حين تنهزم جماهيرياً، أو عندما تريد فرض هيمنتها على الجماهير الشعبية.

وفي 1974 سقطت "إلى الأمام" في خطأ سياسي، حيث دعت القوى الإصلاحية إلى تكوين "جبهة معارضة النظام القائم"، في الوقت الذي كانت فيه هذه القوى تضع اللمسات الأخيرة لتحالفها مع الحكم في مسألة الصحراء¹⁰ كما أن أحد أخطاء "إلى الأمام" في التعامل مع الأحزاب الإصلاحية، كان يكمن في عدم فهم التناقضات داخلها، و عدم نهج سياسة سديدة تجاه التيارات الثورية أو المناضلة بصفة عامة.

إن تجربة شعبنا تبين بما لا يدع مجالاً للشك، جسامة المسؤولية التي تتحملها الأحزاب الإصلاحية، فيما آلت إليه الأوضاع في البلاد بعد الاستقلال الشكلي. كما تبين أن هذه الأحزاب خانت المطامح و الآمال التحررية العميقة لشعبنا، بتهافتها للتفاوض على ظهر كل حركة جماهيرية، و بتزكيتها أو سكوتها على تصفية جيش التحرير والمقاومة و قمع انتفاضة الريف ... كما أن هذه الأحزاب التي تدعي أنها تريد بناء الاشتراكية، و التي تطرح على نفسها في برامجها و خططها أهداف سامية، مثل التحرر الوطني الفعلي والديموقراطية والاشتراكية، تخون في العديد من مواقفها و ممارساتها الملموسة هذه الأهداف النبيلة التي تستعملها لتغليب الجماهير و الهيمنة عليها¹¹. إلا أن هذه الخيانات تتحمل مسؤوليتها الاتجاهات اليمينية داخل

10 - عموماً، فالقوى الإصلاحية والتيارات داخلها كانت تجرفها الحملات الشوفينية للنظام، حتى أنها كانت ترى العدو في كل من يخالف أطروحتها، و لا فرق بين قضية الصحراء و القضايا الأخرى، أما الكلام عن وجود قوى مناضلة داخل حزب "التقدم والاشتراكية" فهو ضرب من الخيال. لقد ارتكبت المنظمة أخطاءً تكتيكية في الفترة الممتدة بين نونبر 1974 ومارس 1976، و في هذه الفترة، تشكلت جذور التيار اليميني الإصلاحي، بعد فترة تردد و تذبذب، بين النقد اللاذع و المغازلة بدون مبادئ.

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بينما ظلت الاتجاهات الثورية داخله، تكافح و تناضل بجانب الجماهير في أحلك شروط القمع والإرهاب¹².

إن واقع الأحزاب الإصلاحية بعد 1965، (التجاوز العفوي للأحزاب الذي عبرت عنه انتفاضة مارس 1965، ركود نشاطها في فترة حالة الاستثناء ...) قد دفع "إلى الأمام" عند نشأتها، إلى احتقار دور الطبقات الوسطية في الثورة، وكذلك إلى اعتبار أن الأحزاب الإصلاحية قد أفلست، و تحولت إلى مجموعات من محترفي السياسة، حيث طرحت كشعار استراتيجي، الدكتاتورية الديمقراطية للعمال والفلاحين الفقراء، هذا الشعار الذي ينفي دور الطبقات الوسطية في الثورة، كما أن اعتبار الأحزاب كمجموعات محترفي السياسة موقف خاطئ، لأنه يقفز على تمثيليتها الطبقة.

لكن هذه المواقف تطورت في اتجاه تحديد القاعدة الاجتماعية لأحزاب الإصلاحية، و تمثيليتها الطبقة و تحديد دور الطبقات الوسطية في الثورة. و هذا ما عبر عنه مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية و مفهوم جمهورية المجالس الشعبية تحت قيادة حزب البرولتاريا، كما بدأت "إلى الأمام" تبلور نهجا سديدا للتعامل مع الأحزاب الإصلاحية و الاتجاهات داخلها.

7 - الموقف من المنظمات الجماهيرية:

لعل من أسخف الأكاذيب التي نسجها خيال المرتدين، ذلك الافتراء القائل بمعاداة "إلى الأمام" للمنظمات الجماهيرية، و رغبتها في تشكيل بدائل سرية لها. إن "إلى الأمام" و الحلم دافعتا بكل حزم و تقان عن أ.و.ط.م، و اعتبرتا إياها مكسبا لجماهير الطلبة يجب صيانته و تعزيزه. و في أحلك ظروف القمع و في ظل حظر النظام لهذه المنظمة الطلابية، ظلت "إلى الأمام" تكافح من أجل استمرارها و الحفاظ على رصيدها، و من أجل بنائها في السرية، و تناضل بجانب جماهير الطلبة دفاعا عن مصالحهم المادية و المعنوية و عن حقهم النقابي. كما أن "إلى الأمام" و الحلم استطاعتا خلال سنتي 1971 - 1972، قيادة حركة التلاميذ المناضلة من أجل حقها النقابي. و قد كان هذا العمل إيجابيا، لأنه ساهم في إضعاف العدو و إفشال توجهه الإصلاحي

11 - الحقيقة أن الواقع لا علاقة له بما يدعيه الكاتب، فالقراءة البسيطة لوثائق هذه الأحزاب، تظهر أن لا علاقة لها، لا بالتحرك الوطني و لا بالاشتراكية، إلا إذا سمينا بعض الإصلاحات الاقتصادية، اشتراكية.

12 - الواقع أن الخلاف بين الاتجاهين، لا يعود إلى مضمون البرنامج و لا إلى الأهداف، بل هناك تبادل للأدوار حسب الفترات والمراحل، فيما يخص الوسائل، لكن ضمن نفس البرنامج التواق إلى الديمقراطية البرجوازية، التي تغذيها الأوهام البرجوازية الصغيرة. و للمزيد من الإيضاح، الرجوع إلى وثيقة "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعد 13 سنة" التي تم نشرها على موقع "30 غشت".

نحو المساومة، و في رفع وعي و نضالية جماهير التلاميذ. إلا أن بناء النقابة الوطنية للتلاميذ و أ.و.ط.م في السرية، يجمد طاقات هائلة وسط الشبيبة التعليمية، طاقات كان من الضروري توظيفها للتجدر وسط الطبقة العاملة والفلاحين¹³ (وجود تناقض مع فقرة سابقة). أما بالنسبة ل"ا.م.ش"، فإن موقف "إلى الأمام" كان واضحا و ثابتا، و هو العمل داخلها باعتبارها النقابة الأكثر تمثيلية للعمال و الموظفين و المستخدمين، و بصفتها النقابة المناضلة آنذاك، حيث أن أغلبية النضالات كانت تخاض في إطارها. و لقد كانت "إلى الأمام" تنتقد البيروقراطية النقابية، و تطرح ضرورة عزلها من طرف العمال. و قد اعتبرت "إلى الأمام" أنها ارتكبت خطأ بالتركيز على التحريض الفوقي ضد البيروقراطية النقابية، و طرحت كبديل ضرورة العمل القاعدي داخل "ا.م.ش"، و بناء اللجان العمالية السرية كلجان ثورية، لتجدير العمل النقابي في إطار ا.م.ش. و للعمل السياسي داخل الطبقة العاملة، و ليس كبديل للتنظيم النقابي ا.م.ش. كما يدعي المرتدون¹⁴. و رغم وعي "إلى الأمام" بطبيعة القيادة البيروقراطية المتعفنة المتسلطة على ا.م.ش، فإنها لم تفكر قطعا، و خلافا لما يطرحه المرتدون، في خلق نقابات موازية، و ذلك إيمانا و وعيا منها بضرورة الحفاظ على وحدة الحركة العمالية. و من هذا المنطلق بالضبط كان انتقاد "إلى الأمام" للعمل التقسيمي الذي قام به الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بإنشائه للكنفدرالية الديمقراطية للشغل، هذا التقسيم الذي يباركه المرتدون لمجرد أن ا.ش.ق.ش هو المسؤول عنه. و مع تنديدنا بالعمل التقسيمي الذي قام به ا.ش.ق.ش لابد من تسجيل، أن ك.د.ش أصبحت أمرا واقعا، و أن الحركة العمالية النقابية أصبحت تتوفر على مركزيتين نقابيتين مناضلتين، رغم إصلاحية و بيروقراطية

13 - إن مثل هذا الطرح، يثبت أن أصحابه آنذاك لم يكونوا يدركون عمق "شعار التجدر وسط الطبقة العاملة"، فقد اختلط عليهم الأمر حينما اشترطوا لإنجاز التجدر وسط الطبقة العاملة التخلي عن العمل في الشبيبة المدرسية، المنبع الرئيسي للشبيبة الثورية آنذاك. و قد كان السؤال الحقيقي: ماذا نفعل بعملنا داخل الشبيبة المدرسية؟ و ليس وضع جدار صيني بين الطبقة العاملة و الشبيبة الثورية. و قد أثبت التاريخ فشل هذه النظرة، التي كانت المسؤول الرئيسي عن تراجع الحركة الطلابية في جوانب من مسارها النضالي، مما سمح بتراكم الأخطاء و انتشار الفكر الظلامي داخل الجامعة، و استئساده فيما بعد.

14 - إن ما قام به المرتدون، كان خطأ مقصودا حول مفهوم "اللجان العمالية السرية" كما تبلور سنة 1971، في ظل خط العفوية السائد آنذاك داخل المنظمة الماركسية اللينينية المغربية "إلى الأمام" (خلال هذه الفترة كان رفاق المنظمة و رفاقها يتوجهون في مواكب جماعية إلى المعامل و المؤسسات الإنتاجية، لتوزيع المناشير التي تدعو إلى تشكيل "اللجان العمالية السرية"، باعتبارها الشكل الأنسب لتجاوز البيروقراطية، و لقيادة النضالات العمالية، و هو حال تجربة الدار البيضاء سنة 1971، لما توجه العشرات من مناضلي "إلى الأمام" من مدينة الرباط إلى الدار البيضاء، حيث كان في انتظارهم مجموعة أخرى من الرفاق، فتوجهوا جميعا إلى أكبر المؤسسات الصناعية، و إلى المكتب الوطني للكهرباء و السكك الحديدية، و ذلك لتوزيع منشور يدعو إلى تأسيس "اللجان العمالية السرية"، و هذه أحد أكبر العمليات التي قامت بها المنظمة في هذا الاتجاه، و بين المفهوم نفسه كما تبلور بعد صدور وثيقة "20 نونبر" و خاصة في وثيقة "الوضع الراهن و المهام العاجلة للحركة الماركسية اللينينية المغربية".

قيادتيهما، و أننا نعتبر أنه يجب العمل في كل من ك.د.ش و ا.م.ش، و خصوصا في النقابات الأكثر تمثيلية. فهل هذا موقف عدائي من ك.د.ش و ا.م.ش؟ و هل انتقاد العمل التقسيمي الذي ارتكبه ا.ش.ق.ش يمكن اعتباره عداء لك.د.ش؟

8 - الموقف من قضية الصحراء الغربية:

إن ما يحاول المرتدون طمسه تحت أطنان من التشويهات، هو أن الأساسي في موقف "إلى الأمام" من قضية الصحراء الغربية سديد تماما. فبالنسبة لهم، إن هذا الموقف لم يكن وليد البحث الجدي، و قد تعاملت معه "إلى الأمام" بشكل لا مسؤول، و استعملته لتصعيد العداء للأحزاب الإصلاحية، و إذكاء الحماس للاقتتال بين الشعوب. و الحقيقة أن موقف "إلى الأمام" من قضية الصحراء الغربية موقف برولتاري سديد، و يخدم - خلافا لما يدعيه المرتدون، الذين يهولون من تدخل القوى العظمى في المنطقة، متناسين السيطرة الامبريالية على بلادنا - قضية انعتاق شعوب المنطقة من سيطرة الامبريالية والرجعية، و يخدم كذلك وحدتهم الفعلية، التي تستجيب لمصالحهم، و ليس الوحدة القسرية التي يحاول نظام ملاكي الأراضي الكبار والكمبرادور و سيدته الامبريالية فرضها على الشعب الصحراوي، و تتحمس لها الأحزاب الإصلاحية الشوفينية. إن صراع "إلى الأمام" ضد شوفينية الأحزاب و عمالتها و ذليلتها للحكم، في هذه المسألة، و فضح مناورات النظام و مخططات الامبريالية الجهنمية ضد شعوب المنطقة واجب ثوري، و لا يمكن أن يعتبره تصعيدا للعداء ضد الأحزاب الإصلاحية، إلا من غرق بدوره في مستنقع الشوفينية و الإصلاحية. إن مساندة كفاح الشعب الصحراوي من أجل تقرير مصيره على كامل تراب الساقية الحمراء و وادي الذهب، تحت قيادة ممثله الشرعي و الوحيد الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب، يعد، في عرف الإصلاحيين الجدد، إذكاء للحرب بين الشعوب. أما أن تطبل الأحزاب و تزم من أجل تسعير الشوفينية و العداء بين الشعبين المغربي و الجزائري، فذلك تعبير عن "نضاليتها" و "وطنيتها" و "تقدميتها" بالنسبة للمرتدين. إن "إلى الأمام" لا تؤيد الحرب من أجل الحرب، كما يزعم المرتدون، و إنها واعية تمام الوعي بجميع الآلام و التضحيات الجسام التي تفرضها الحرب على شعوب المغرب العربي، لكنها تحمل مسؤولية الحرب و بكل وضوح - و خلافا للمرتدين - للحكم الرجعي و الامبريالية. إن المرتدين يتباكون على الآلام التي تلحق بشعوب المنطقة بفعل الحرب، دون تحديد أن النظام الملكي التوسعي، هو الذي يشن حربا ظالمة على شعب يدافع عن قضيته الوطنية العادلة. و إذا كانت "إلى الأمام" قد ارتكبت بعض الأخطاء في تعاملها مع قضية الصحراء الغربية، فإن المرتدين يتناسون، لحاجة في نفس يعقوب، الموقف الأول للحلم، الذي

يتكلم عن حق جماهير الصحراء في تقرير مصيرها، و إعادة بناء الوحدة مع المغرب على أسس وطنية ديموقراطية بدل الاعتراف الواضح للشعب الصحراوي بحقه في تقرير مصيره، على كامل تراب الساقية الحمراء و وادي الذهب. و يكتفي المرتدون بتوجيه انتقاداتهم إلى نظرية الثورة في الغرب العربي، و إلى اعتبار مسألة إنجاز الثورة في الصحراء هي المهمة المركزية للثوريين الماركسيين اللينينيين المغاربة. إلا أن هذه الأخطاء لا تمس جوهر موقف "إلى الأمام" الأممي البرولتاري - كما يريد المرتدون الإيحاء بذلك - هذا الموقف الذي دافعت عنه في أقصى ظروف القمع، و في وجه الهجوم المسعور للقوى الإصلاحية والرجعية الشوفينية. إن المرتدين لا يتكلمون عن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، و يطرحون شعار "الحل السياسي السلمي" (دون توضيح أي حلم سلمي يقصدون: هل حل سياسي سلمي على أساس احترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره أم حل سياسي تصفوي لكفاح هذا الشعب؟) و يجهزون على مواقف "إلى الأمام" و من ضمنها حق تقرير المصير نفسه، الذي يعتبرونه متسرعا. و هذا موقف انتهازي و تراجعى ضمني عن مساندة قضية الشعب الصحراوي العادلة.

مناضل

صدرت الوثيقة في مجلة "إلى الأمام"

السلسلة الجديدة - عدد 4 - غشت 1980